إسلام آباد ونيودلهي تتبادلان الاتهامات حول اشتباك في كشمير

"طالبان الباكستانية" تخطف 30 جندياً وتقتل ثلاثة من عناصر الاستخبارات

■ اسلام آباد ، نيودلهي - وكالات : خطف عناصر حركة "طالبان الباكستانية"، أمس، 30 من عناصر الامن من مركز للشرطة في وادي سوات "شمال غرب"، وذلك بعد ان قتلوا اول من أمس ثلاثة من عناصر الأستخبارات قرب مينغورا، كبرى مدن وادي سوات.

وقال مسؤول في اجهزة الامن طلب عدم كشف هويته، ان "الطالبان هاجموا مركزا للشرطة في منطقة كابال في سوات وخطفوا 11 شرطيا و19 جنديا من حرس الحدود صباحا"، في وقت اكد المتحدث باسم "طالبان" في سوات، حاجي مسلم خان، عملية الخطف، مضيفا ان "رجالنا هاجموا مركز الشرطة وطلبوا من ممثلي قوات النظام الاستسلام"، مضيفا انه تم اقتياد الرهائن الى مكان سري.

وقال مسؤول باكستاني آخر طلب هو ايضا عدم كشف هويته، ان " مقاتلي طالبان اطلقوا النار حين حاول عناصر (الامن) مقاومتهم".

من ناحية ثانية، تبادلت الهند وباكستان، امس، الاتهامات بالمسؤولية عن الاشتباك بين قواتهما في اقليم كشمير أول من أمس، والذي ادى اسفر حسب نيودلهي عن مقتل جندي هندي.

وقال المتحدث باسم الجيش الهندي انيل كومار ماثور "انه حادث خطير جدا، حيث سبق للباكستانيين ان انتهكوا وقف اطلاق النار في الاشهر الاخيرة، لكنها المرة الاولى التي اجتازوا فيها (خط المراقبة) وقتلوا احد جنودنا"، وحسب نيودلهي بدأ الاشتباك عندما دخلت مجموعة من الجنود الباكستانيين أول من أمس، الجزء الهندي من كشمير وقتلت جنديا هنديا، وتلي ذلك تبادل لاطلاق النار باسلحة خفيفة.

من جانبه، أكد متحدث باسم الجيش الباكستاني في اسلام اباد ان "اي جندي باكستاني لم يجتز خط المراقبة"، مضيفا ان "القوات الهندية ارادت اقامة نقطة مراقبة متقدمة في الجانب الباكستاني من خط المراقبة ورفض جنودنا ذلك"، مؤكدا ان "القوات الهندية فتحت النار".

وقالت متحدثة اخرى باسم الجيش الهندي نيها غوبال أمس ان "اطلاق النار توقف في الجانبين"، مضيفة "اتصلنا بالجانب الباكستاني واقترحنا لقاء في بلدة تيتوال" الحدودية التي تبعد 170 كيلومترا شمال سريناغار، فيما قال المتحدث باسم الجيش الباكستاني ان اسلام آباد "تملك ادلة مادية" على التوغل الهندي في عمق اراضيها سوف تعرضها خلال الاجتماع.

مبيكي ومبارك يعارضان اتهام البشير بارتكاب جرائم حرب

■ الرئيس مبارك ومبيكي خلال المؤتمر الصحافي المشترك (ا.ب)

■ جوهانسبرغ - د ب أ : أكد رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، ونظيره المصري حسني مبارك، أمس، معارضتهما لأي تحرك داخل المحكمة الجنائية الدولية يرمي إلى اتهام الرئيس السوداني عمر البشير بارتكاب جرائم حرب.

وأشار مبيكي في مؤتمر صحافي مشترك مع مبارك، إلى تطبيق اتفاقية السلام الشامل بين جنوب وشمال السودان، وجهود تخفيف التوترات في إقليم دارفور المضطرب، مضيفا إن النظر في توجيه هذه الاتهامات "لا يساعد حاليا"، وأن هذين الموضوعين "سوف يتطلبان تدخلا جاداً من الرئيس السوداني".

وكشف عن أن البشير سوف يرسل مبعوثا إلى جنوب أفريقيا خلال الأيام القليلة المقبلة لمناقشة مسألة محاكمته المحتملة، وقال، "آمل أن نستطيع حل المسائل حتى يمكننا المضي قدما في ما يتعلق بالتحديات المهمة الأخرى في السودان".

من جانبه، اقترح مبارك تأجيل القضية ضد البشير في المحكمة الجنائية الدولية لمدة عام، لإتاحة الوقت أمامه لتطبيق الالتزامات التي تعهد بها الى الجامعة العربية، بمحاكمة المشتبهين في ارتكاب جرائم في دارفور بمراقبة دولية دقيقة، مضيفا إنه إذا استطاع البشير تنفيذ هذا التعهد فإن القضية يمكن أن تؤجل لمدة 12 شهرا، يمكن خلالها أن يحدث شيء ما يخفض التوتر.

تتمة المنشور ص 1

الكويت أبعدت الدفعة

المعنية على إعطاء العمال المبعدين عن البلاد كامل حقوقهم قبل مغادرتهم، مؤكدا انه "جار حاليا إبعاد باقي البنغلاديشيين الذين شاركوا في أعمال العنف، بعد استكمال الإجراءات القانونية بحقهم".

من جهته أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بدر الدويلة أن الوزارة ستطبق القانون بحزم على الشركات المخالفة في تعاملها مع العمالة الوافدة، استنادا الى أن ذلك يتعلق بالدرجة الاولى بأمن وسمعة البلاد.

وقال الدويلة في مؤتمر صحافي عقده أمس إن الشؤون لن تدخر وسعا في دعم مطالب العمالة، والمتمثلة أساساً في زيادة الرواتب، والتي هي رواتب متدنية اصلاً، لافتا الى ان الوزارة توصلت بالفعل إلى اتفاقات مع بعض الشركات المعنية ، من أجل رفع رواتب العمال وتحسين أوضاعهم المعيشية بشكل عام.

أضاف أن من بين الإجراءات التي اتخذتها وزارة الشؤون ايضا رفع الحد الادنى للأجور إلى 40 ديناراً، بحيث يشمل ذلك العقود الحالية والمستقبلية، مشيرا كذلك الى التنسيق مع لجنة المناقصات المركزية لتقدير حجم العمالة للمشاريع الحكومية، على أن يكون دور وزارة الشؤون أكثر فاعلية في عقود تلك المناقصات، عبر فرض عقوبات شديدة، في حال إخلال الشركات بحقوق العمالة.

واعترف الوزير الدويلة بوجود قصور في العقود الحكومية مع شركات توريد العمالة، لعدم وجود وحدات تفتيش في القطاعات الحكومية تتولى مراقبة مدى التزام تلك الشركات بما نصت عليه العقود، واصفاً ما حدث من اعتصامات وأعمال الشغب بأنه "أمر خطير".

وذكر أن الشؤون أقرت آلية جديدة لتحصيل حقوق العمال، من خلال تعيين فريق عمل على كل مشروع حكومي يضم في عضويته موظفاً من إدارة التفتيش بالشؤون، وآخر من الجهة الحكومية المعنية وثالثا من الشركة الموردة للعمالة، بهدف مراقبة الشركة وضمان حصول العمال على كامل حقوقهم، وسيتم اعتبار تلك اللجنة مسؤولة عن أي قصور يحدث.

في جانب ردود الفعل النيابية على الأحداث الأخيرة، ذكرت مصادر نيابية لـ"السياسة" ان لجنة حقوق الإنسان البرلمانية التي ستجتمع الأحد المقبل بحضور عدد من الوزراء لبحث هذا الموضوع، ستستعرض المطالبة التي طرحها عدد من النواب بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمة لمناقشة أزمة العمالة الوافدة، مشيرة الى ان الحكومة لاتحبذ عقد مثل هذه الجلسة وتفضل بدلا من ذلك بحث الموضوع في اللجان البرلمانية .

إلى ذلك قدم النائب عبدالله الرومي أمس اقتراحا بقانون يقضي بإلغاء نظام الكفيل المعمول به حاليا في التعامل مع العمالة الوافدة، على ان يستبدل به نظام آخر يتمثل في "إنشاء مؤسسة عامة تسمى المؤسسة العامة لاستقدام العمالة الوافدة، تخضع لإشراف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وتتولى - دون غيرها - اصدار التصاريح اللازمة لاصحاب الأعمال ومستخدمي العمالة المنزلية، ويحظر تقاضي أي مبالغ من العمال مقابل تشغيلهم أو استبقائهم، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر".

النائب د. حسن جوهر أشار بدوره الى مقترحه لحل أزمة العمالة الوافدة، والمتمثل في " إنشاء هيئة عليا للعمالة تكون تابعة لمجلس الوزراء، ويشرف عليها وزير الشؤون"، داعيا الى دراسة هذا المقترح ومقارنته بالبدائل الأخرى المطروحة للوصول الى الحل الأمثل".

وطالب جوهر أيضا بالاستفادة من تجربة السعودية في هذا المجال، والتي " طبقت نظاما متميزاً أغلق الأبواب أمام التكسب غير المشروع عبر الاتجار في الاقامات وجعل المؤسسات والشركات المختلفة تحصل على العمالة التي تحتاجها من قبل الدولة مباشرة ، بعيدا عن الوسطاء والسماسرة، كما هو حاصل في الكويت"، محذرا في الوقت نفسه من إلغاء نظام الكفيل قبل إيجاد البديل المناسب له، حتى لا ينعكس ذلك سلبا في وجود اعداد كبيرة من العمالة السائبة في البلاد، كما حذر جوهر من اتخاذ الابعاد" سيفا مصلتا" على رقاب العمال، لإرهابهم.

بدوره شدد النائب د. جمعان الحربش على ضرورة " أن تعي الحكومة وتستوعب خطورة ما حدث وما سيحدث مستقبلا من مظاهر الشغب والمساس بهيبة الدولة، نتيجة عواقب الظلم والتجريح التي تمارسها شركات خاصة بحق العمالة لديها"، مطالبا بضرورة " كشف كل الممارسات الخطأ التي ارتكبتها هذه الشركات ومحاسبتها، بدلا من حماية اسماء ومصالح أصحابها ودعمهم المستمر بإرساء المناقصات المتكررة عليهم، وعند وقوع كوارث ممارساتهم وتصرفاتهم يهربون، وهمهم الأوحد حماية ارصدتهم من أموال السحت والحرام".

وحذر الحربش من أن " الخطر القادم بسبب عدم التعامل المنطقي مع العمالة الوافدة ، سيكون أكبر ما لم توضع الحلول اللازمة لمشكلاتها"، داعيا الى إلغاء نظام الكفيل ، واحلال قوانين تحفظ كرامة وإنسانية العمال، كما أكد أن "كل الخيارات مفتوحة أمام نواب الأمة الذين ستكون لهم وقفة جادة وحقيقية تجاه ما حدث".

النائب صالح عاشور أكد أن "الإجراءات القمعية ضد العمال المحتجين وابعادهم عن البلاد سيؤديان الى تفاقم مشكلة العمالة بدلا من حلها، مطالبا بسرعة البت في اقرار التعديلات على قانون العمل في القطاع الأهلي، إضافة إلى تطبيق القوانين على الشركات المخالفة، من خلال تسييل الكفالات البنكية لها ودفع رواتب عمالها".

من جهته أعرب النائب مبارك الوعلان عن تأييده عقد جلسة برلمانية خاصة لبحث موضوع الاضرابات العمالية، متهما الحكومة بـ" التقاعس عن محاسبة الشركات الكبرى المخالفة"، وقال: " إذا كانت الحكومة غير قادرة على محاسبة تجار الاقامات والمعروفين لديها، بالاضافة الى اصحاب الشركات التي لم تراع كرامة الإنسان، فنحن سنحاسبهم بطريقتنا التي كفلها لنا القانون والدستور عبر محاسبة الوزراء المعنيين".

وابدى النائب محمد الكندري تأييده لعقد جلسة خاصة لمناقشة الموضوع والخروج بتوصيات لحل ملف أزمة العمالة الوافدة، فيما أكد النائب عبدالله البرغش تأييده لاقتراح زميله عبدالله الرومي بشأن انشاء مؤسسة عامة مستقلة لاستقدام العمالة الوافدة، وإلغاء نظام الكفيل، لافتا بدوره الى ان النواب لن يقفوا مكتوفي الايدي تجاه ما يجري.

في السياق نفسه اصدرت الحركة الدستورية الاسلامية"حدس" امس بيانا طالبت فيه بتحسين ظروف العمالة الوافدة، ووضع ضوابط صارمة لمنع تجار الاقامات أو شركات جلب العمالة من التلاعب بالعمالة، حفاظا على سمعة الكويت الدولية ، واحتراما لحقوق الإنسان.

وحملت الحركة وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية مسؤولية التطبيق الحازم للقوانين على الجميع من دون تمييز.

محمد الصباح: الجرف

وعلى صعيد القضايا الكويتية - الإيرانية وصف الشيخ د. محمد الصباح قضية الجرف القاري بانها شوكة في خاصرة العلاقات بين البلدين، متمنيا نزعها في اقرب وقت من خلال اعمال اللجنة المشتركة.

وحول آخر تطورات المفقود حسين الفضالة قال: لقد حصلنا على وعد من إخواننا في إيران ببذل جهد مضاعف للبحث عنه، ونأمل ان تصلنا الاخبار الطيبة عنه قريبا.

وعن موقف الكويت من دعم إيران لحصولها على مقعد غير دائم في مجلس الأمن كشف الشيخ د. محمد الصباح" انه نصح الاشقاء في إيران بالعمل الجاد للخروج من نطاق الفصل السابع والعقوبات الاقتصادية حتى لا يكون الترشيح لدولة تؤمن بالنظام العالمي والشرعية الدولية وتعمل على تطبيقها على نفسها وعلى غيرها".

ودعا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السودان إلى التحرك لسحب اي حجة من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للاستمرار في صحيفة الاتهام الخاصة بطلب توقيف الرئيس البشير، وهذا يعني بشكل اساسي انشاء محكمة وطنية في السودان لمحاكمة المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب التي حدثت في دارفور.

اما القضية الفلسطينية - والكلام مازال للشيخ د. محمد الصباح: فهي تراوح في مكانها حيث أن تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي لا تبشر بالخير.

من جانبه ارجع السفير الايراني لدى الكويت علي جنتي السبب في توقف مفاوضات قضية الجرف القاري بين البلدين الى الوعكة الصحية التي اصابت السفيرالكويتي في طهران ورئيس اللجنة المفاوضة السفير مجدي الظفيري. مؤكدا استعداد بلاده لحل هذه القضية ، والمرونة ايضا في توقيع اتفاق نقل الغاز الايراني الى الكويت.

واكد جنتي حق إيران في عضوية غير دائمة في مجلس الأمن، وحقها ايضا في تخصيب اليورانيوم للتمتع بالطاقة النووية للاغراض السلمية في اطار القوانين الدولية وتحت رقابة وكالة الطاقة الذرية.

القروض تعود إلى الواجهة

واذ أعلن الوعلان في تصريح له امس عن تأييده اعادة النظر في زيادة الخمسين لفتح سقف المستفيدين بحيث تصرف للجميع من دون استثناء حمل الحكومة مسؤولية ظهور مشكلة القروض، وقال: "ان الحكومة وحدها تتحمل المسؤولية الكاملة عن المشكلة، فهي اولاً تركت الأمور تتدهور من جميع النواحي، وثانياً هي غير جادة في حلها"، مؤكداً ان "القروض مشكلة آن لها ان تنتهي عبر حل شامل وجذري وان على الحكومة ان تتعامل بشكل جدي وصادق معها لأن لها آثاراً اجتماعية واقتصادية مدمرة على المجتمع الكويتي، وعليه يجب تسخير الامكانيات المادية الهائلة لمنع تفاقم المشكلة التي تدمر الأسرة الكويتية".

في الاطار نفسه اعيد طرح مطلبين كانا مثاراً للجدل والخلاف منذ سنوات مضت اولهما تقدم به النائب محمد العبيد ويتعلق بالسماح لرؤساء الاقسام من الاطباء الكويتيين بفتح عيادات خاصة بعد الدوام الرسمي، اما الثاني فقدمه رئيس مجلس الامة بالانابة د.محمد الحويلة لفتح الباب امام موظفي القطاع الحكومي لبيع ارصدة اجازاتهم وبحد اقصى ثلاثة اشهر على ان يكون ذلك لمرة واحدة طوال مدة الخدمة".

العبيد أكد في تصريح صحافي ان اقتراحه يأتي في مسعى منه لمساواة رؤساء الاقسام مع زملائهم من الاطباء الآخرين، وقال: "ان قرار منع رؤساء الاقسام من فتح عيادات خاصة ليس حكيماً ويشكك في نوايا الاطباء، وسلوكهم على الرغم من ان سمعة الاطباء والاستشاريين الكويتيين جيدة ويشهد لها القاصي والداني"، مشيراً الى ان وقت الطبيب بعد دوامه الرسمي ملك له وحق بوسعه الاستفادة منه، كما ان الدفع بمسألة تضارب المصالح بين "رئاسة القسم والعيادة الخاصة" غير صحيح ولا يتعلق الا بحالات شاذة لا يجوز معها التعميم.

واكد العبيد ان وزارة الصحة خسرت الكثير من الكفاءات الكويتية بسبب قرار المنع وشغل مناصب رئاسة الاقسام اطباء وافدون، الا ان الكويتيين أولى بالرئاسة في بلدهم، مشيراً الى ان الجمع بين رئاسة القسم والعيادة الخاصة حق معترف به وموجود في معظم دول العالم وبينها اقطار عربية وخليجية ما عدا الكويت.

الى ذلك واصل النائب مسلم البراك "ملاحقة" وزير المالية مصطفى الشمالي على خلفية "احالة الاخير اعضاء مجلس ادارة نقابة العاملين في الهيئة العامة للاستثمار الى النيابة اثر قرار مجلس ادارة الهيئة رقم 1 لسنة 2008 بعد تقدمهم بتقرير للوزير ولمجلس الادارة بخصوص التطاول على المال العام" على حد قول البراك.

وضمن سيل الاسئلة التي وجهها طالب الوزير بالكشف عما اذا كان قد احال تقرير مجلس النقابة الى ديوان المحاسبة او النيابة العامة كما ينص القانون، وفيما اوضح ان "مجلس ادارة الهيئة استند إلى مذكرة العضو المنتدب للهيئة المؤرخة في 13 يناير 2008 باحالة اعضاء النقابة للنيابة على الرغم من انه - العضو المنتدب - هو الشخص المتهم في التقرير بالتطاول على المال العام" سأل البراك الوزير عن المبررات التي جعلت مجلس ادارة الهيئة يتناسى الموضوع الاساسي- وهو التطاول على المال العام - ويحيل اعضاء النقابة الى النيابة بتهمة "افشاء اسرار".

السفارة الإيرانية:

نقلاً عن مصادر معادية لايران يقلل من مصداقية هذه الصحيفة ويتجاهل معطيات الواقع السياسي، حيث ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية طالما اكدت على النشاط السلمي للمنشآت النووية الايرانية بل وحتى المؤسسات الامنية الاميركية اذعنت أخيراً بأن ايران لا تمارس اي نشاط نووي غير سلمي".

و"السياسة" اذ تنشر الرد المذكور تشير في المقابل الى انه من حقنا ان نقول ان الايام ستؤكد ما نشرناه، وانه اذا كان اعلامياً هناك اخبار ليست صحيحة هناك ايضاً نفي غير صحيح.

البراك: «الداخلية» فقدت

للاسف، اذ سربت الوزارة بعض المعلومات قبل ان تطلبها المحكمة الدستورية"، مشيراً الى ان ما حدث في 22 مايو الماضي يثير مخاوف اي مرشح سواء الآن او في المستقبل، على اعتبار ان وزارة الداخلية فقدت حياديتها".

واضاف: "ان وزارة الداخلية تحفظت على الارقام، واكتشفنا بعد ذلك انه تم تسريبها بشكل خاص"، لافتاً الى ان الاستعانة بالشركة الخاصة لاجراء عمليات الفرز من دون سند قانوني احدثت ربكة كبيرة في العملية الانتخابية وافقدت بعض المرشحين آلاف الاصوات تمثل ارادة الامة والشعب الكويتي، وخلقت بالنهاية شعوراً سلبياً عن الانتخابات برمتها.

من جهة اخرى قال نائب رئيس ادارة الفتوى والتشريع المستشار فيصل الصرعاوي: "ان الادارة فوضت الرأي للمحكمة الدستورية في الطعون الانتخابية"، موضحاً ان هذا الاجراء جاء باعتبار ادارة الفتوى والتشريع "الهيئة القضائية والنائب القانوني عن الدولة بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية".

واكد في تصريح لـ "كونا" امس ان "الدولة خصم شريف تعمل لصالح الشعب بجميع فئاته وافراده"، مؤكداً على وجوب اتمام عملية الانتخابات بالشفافية التامة والدقة اللازمة حتى تكون انعكاساً صادقاً واميناً للارادة الشعبية".

90 ألف دينار لتأثيث

على وزارة الصحة محاولة التقنين من مثل هذه المصروفات والتي تم ابداء الملاحظات عليها من قبل وزارة المالية لاخذها بالحسبان خلال العام المالي الحالي.

من جانب آخر كشفت المصادر ان نحو 100 موظف قدموا تظلمات الى وكيل وزارة الصحة بشأن مكافأة الأعمال الممتازة داعين الى ضرورة تعديل اوضاعهم بهذا الشأن.

إعلان دمشق: النظام

المستقبل أيهود أولمرت، والتي اعتبرها النظام ووسائل إعلامه قمة البطولة والحدث الأهم، لدرجة أن العالم نسي احتفالات الثورة الفرنسية وبات شغله الشاغل بشار البطل المغوار الحامل والحامي الأول للشعور القومي، والذي أصبح الحارس الأمني لشق الصف العربي وإضعافه دعماً لخياره القومي الفارسي".

من ناحية ثانية، أعلنت المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية، أمس، أن السلطات الامنية السورية اطلقت سراح مجموعة من الشباب السوريين كانت اعتقلتهم على خلفية ما يعتقد انه نشاط قاموا بالمشاركة فيه في العاصمة الاردنية عمان نظمته منظمة دولية "فرونت لاين" الخط الامامي.

واوضح رئيس المنظمة عمار قربي في بيان، أن "المعتقلين الاربعة الذين اعتقلتهم السلطات الامنية في شهر ابريل الماضي،هم، همام حداد من مواليد 1980، قيس احمد من سكان دمشق مواليد 1987، وحسين درويش من سكان الحسكة ومقيم بدمشق، وبهروز يوسف من سكان الحسكة مواليد 1974 .

واعتبرت المنظمة ان الافراج عنهم خطوة جيدة خصوصا بعد اطلاق سراح ناشطين في اعلان دمشق، مطالبة في الوقت نفسه بانهاء ملف الاعتقال من دون وجود مذكرات قضائية او احكام صادرة عن الجهات القضائية المختصة .

من ناحية اخرى، ذكر بيان آخر لـ "المنظمة الوطنية"، أن المحكمة الادارية في دمشق اجلت القضية التي اقامتها المنظمة ضد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لرفضها ترخيص المنظمة حتى الـ 28 اكتوبر المقبل، لجواب الوزارة، مشيرة الى محامي المنظمة قدم مذكرة أمس الى هيئة المحكمة للنظر في مسألة الترخيص .

من ناحية ثانية، استقبل الرئيس السوري، أمس، رئيس مجلس كنائس أميركا فيكين أكازيان، والوفد المرافق، حيث قدم شرحاً عن تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والحلول المناسبة لقضاياها، فيما أكد الوفد على دور سورية المحوري في المنطقة، مشيدا بروح التآخي والتسامح والمحبة والسلام التي تنعم بها، وتناول اللقاء حوار الثقافات والتقارب بين الشعوب، حيث أكد الأسد أن إقامة برامج حوارية على مستوى الفئات الشابة بين جميع البلدان والتركيز على الجيل المقبل يسهم في تعزيز هذا الحوار.

إسرائيل: سورية نفذت

في صفوف وحدات الجيش السوري، أم حول عمليات سورية تتعلق بتهريب أسلحة إلى "حزب الله".

وذكرت أن الموضوع الأساسي المطروح على جدول عمل الجولة الرابعة من المفاوضات غير المباشرة التي تجري بوساطة تركية بين سورية واسرائيل هو انتقالها إلى مفاوضات مباشرة بين البلدين.

وأضافت نقلا عن مصدر تحدث مع أعضاء في وفد المفاوضات السوري، ولم تحدد هويته قوله إن "دمشق مهتمة بتقوية المحادثات قبل مغادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت، منصبه، من أجل الوصول إلى وضع يكون فيه كل رئيس وزراء آخر مهتم بمواصلة المفاوضات"، مضيفا أن "السوريين مهتمين بضم مندوب أميركي الى المفاوضات، وبعدها الانتقال إلى مفاوضات مباشرة".

وقال مسؤولون سياسيون إسرائيليون لـ "هآرتس" إن إسرائيل وتركيا ما زالتا تحاولان إقناع الإدارة الأميركية بإرسال مندوب، حتى لو كان بمستوى متدن، الى الجولة الرابعة من المفاوضات التي من القرر ان تبدأ اليوم، كما ان دمشق وتل أبَّيب تدرسان إمكانية ضم مسؤول أوروبي.

وأملت المصادر الإسرائيلية بأن يؤدي ضم مندوب أوروبي إلى انتقال المفاوضات إلى مباشرة.

وحسب التقديرات الإسرائيلية، فإن سورية تأمل بانضمام مندوب فرنسي الى المفاوضات، وذلك أثر التقارب الذي حصل أخيرا بين سورية وفرنسا، وكون الأخيرة الرئيسة الدورية الحالية للاتحاد الأوروبي.

مئات من أبناء قبائل

من قرار أوكامبو، معتبرا أن قرارات المحكمة محاولة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعطيل مسيرة السلام .

في غضون ذلك، أعلن البرلمان العربي الانتقالي تضامنه اللامحدود مع موقف السودان المناهض لمذكرة "الجنائية الدولية" بحق البشير، وذلك خلال اجتماعات لجنة الشؤون السياسية والخارجية والأمن القومي في البرلمان التي بدأت في الخرطوم، وتستمر يومين، حيث تبحث تداعيات الازمة مع المحكمة الدولية، ومن المنتظر أن تصدر قرارا برفض ادعاءات أوكامبو .

واعتبر الأمين العام للبرلمان العربي عدنان عمران، في الجلسة الافتتاحية لإجتماعات اللجنة السياسية، أن مذكرة أوكامبو ضد الرئيس البشير لا تنفصل عن سياسات الولايات المتحدة الأميركية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي تهدف إلى إسقاط مبادئ القانون الدولي، وإلغاء ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن، واعتبار كل دولة عاصية هدفا مشروعا للعدوان .

ووصف المذكرة بأنها إساءة بالغة حتى للمحكمة الجنائية والنظام القانوني الدولي وتستهدف تقسيم السودان، مشيرا إلى أن ما يواجهه السودان يعد فرصة للعرب للتوحد وإحياء مواثيق الدفاع المشترك، مؤكدا تضامن البرلمان العربي اللامحدود مع موقف السودان، ومعلنا أن اللجنة التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان ستعقد اجتماعا غير عادي، حيث كلف البرلمان اللجنة التشريعية والقانونية بعقد اجتماع طارئ في العاصمة السورية دمشق في الخامس من أغسطس المقبل لبحث الأمر.

من جانبه، جدد رئيس المجلس الوطني السوداني، أحمد إبراهيم الطاهر، انتقاداته لإعداء السودان في أوروبا والولايات المتحدة ، وقال: "بدلا من تحفيز رئيس الجمهورية بمنحه جائزة نوبل للسلام لجهوده فى صنع السلام، إذ به يجازى بهذه المذكرة"، مضيفا اننا "كنا سوف نحاسب البشير محاسبة عسيرة إن رضى عنه الغرب"، مؤكدا أن السودان ليس بالدولة الضعيفة أو المستكينة، وإنما هو دولة لها أسنان، لم تشأ إبرازها، ويمكن أن تلحق الأذى بمن يريد الحاق الأذى بها.

في موازاة ذلك، حكمت محكمة سودانية أمس، بالاعدام على ثمانية اشخاص متهمين بالانتماء الى المتمردين في دارفور، وبالضلوع في الهجوم على الخرطوم في مايو. واصدر القاضي معتصم محمد صلاح حكم الاعدام على ثمانية اشخاص ينتمون الى "حركة العدل والمساواة"، وفيما برأت المحكمة احد المتهمين، سوف يعاد محاكمة متهم آخر أمام محكمة خاصة بالقاصرين.

في غضون ذلك، أعلن المتحدث باسم الرئيس الاوغندي جوزيف تامال ميروندي، أن الرئيس يوري موسيفيني، يلقي باللوم على الحكومة السودانية في الفشل في التعامل مع الازمة الانسانية في إقليم دارفور، مضيفا ان موسيفيني يعتقد أن السودان فشل في التعامل مع الموقف في دارفور، وأنه يتعين على الحكومة السودانية فعل الكثير لتسوية الازمة، وان البشير يستخدم الكثير من المبررات للدفاع عن فشله".

لندن تعزل قائد فرقاطة

البريطانيين بعدما تركوا الفرقاطة "كورنوويل" بقوارب صغيرة، لتفتيش سفينة في المياه بين والعراق وإيران، التي احتجزتهم 13 يوماً كرهائن بتهم انتهاك مياهها الإقليمية، وهو ما نفته بريطانيا بشدة، قبل أن يقرر الرئيس محمود أحمدي نجاد إخلاء سبيلهم.

الدليل التجاري
خدمة للقارئ والمعلن معاً
إدارة الإعلان هاتف: 4816326/7
فاكس: 4833628

A Leading Construction Chemicals and Building Material Company has the following vacancies in Kuwait
1- Senior Accountant
minimum 3 years experience in similar position.
2- Sales Engineer
holder of University Degree in Civil Engineering, minimum 3 years experience.
For interested applicants, CVs to be e-mailed to
recruitment@sodamco.com or fax #5712721

لإعلاناتكم في جريدة السياسة

مفقود
جواز سفر مصري
باسم/
حسن السيد أحمد سعيد
يرجى ممن يجده تسليمه للسفارة المصرية أو الاتصال على:
٩٠٤٣٠١٧

لإعلاناتكم في جريدة السياسة

تغيير اسم
أنا المدعو/ سيد ظفر حسين
حامل الجواز الباكستاني
رقم: KE769534
ارغب في تغيير اسم ابنتي
من رباب ظفر حسين
الى رباب ظفر جعفري

إعلان تعديل كيان قانوني
كويتيا الجنسية

لإعلاناتكم في جريدة السياسة

لإعلاناتكم في جريدة السياسة

لإعلاناتكم في جريدة السياسة